الذراع الداخلية لسكرة القوة الإسرائيلية

انطوان شلحت

تبدو إسرائيل منذ 7 أكتوبر، وكما في كل الحروب التي تشنّها، غارقة في سكرة قوة توَجّهها ذراعان: خارجية متمثلة في الآلة العسكرية الحربية، وداخلية متمثلة في آلة الدعاية والإعلام. وبحسب ما يؤكّد أحد خبراء الإعلام الإسرائيليين من أصحاب النزعة الانتقادية، ترنو هذه الأخيرة لتحقيق هدفين رئيسيين: تضليل الرأي العام الإسرائيلي في كل ما يرتبط بما يحدث في قطاع غزة من حرب تدمير شاملة وجرائم إبادة جماعية تطاول المدنيين. والتأطير الفوري لأي تقرير بشأن قتل أبرياء في القطاع، كحادث تقع المسؤولية عنه على عاتق حركة حماس فقط، من خلال تكرار أزمة استخدام الحركةّ السكّان المدنيين دروعاً بشرية. وأورد هذا الخبير اقتباساتٍ شتّى على ألسنة إعلاميين يقرّون فيها بكل جلاء، أن دورهم إبّان الحروب ليس نقل الحقيقة، وإنما رفع المعنويات. ولا يُعدّ هذا السلوك نتاج الحرب الحالية فقط، بل كان ديدن معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية في الحروب السابقة، لا سيما أثناء الحرب على لبنان عام 2006، وسلسلة الحروب على غزّة التي لم تتوقف منذ عام 2008. وكنتُ قد حضرت ندوة في جامعة تل أبيب أواخر يوليو/ تموز 2007 تحت عنوان «حرب لبنان الثانية... الحساب الذاتي لوسائل الإعلام»، على هامش إطلاق تقرير خاص عنوانه «وسائل الإعلام الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية»، أعدّه «مركز كيشف لحماية الديمقراطية في إسرائيل» وصدر بعد عام على انتهاء تلك الحرب في 2006 (أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير أن وسائل الإعلام الإسرائيلية بمعظمها كانت ممن «خاضوا الحرب حتى اللحظة الأخيرة»). وفي سياق الندوة، قالت الصحافية عنات سراغوستي، من قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية (قناة 12 حالياً)، والتي سبق أن عملت محرّرة بالقناة نفسها، إن معظم الصحافيين الإسرائيليين آثروا خلال تلك الحرب أن يبقوا في المناطق التي يغمرها الضوء»، وألا يبحثوا عن الخفايا الموجودة في العتمة. وفي قراءتها، استغلقت وسائل الإعلام الإسرائيلية على خطاب واحد هو الخطاب الحربي، ولم يكن لديها أدنى استعداد لسماع أصواتٍ أخرى تتضادّ مع هذا الخطاب، وخصوصاً من الأصوات النسائية. كما تميّز أداء وسائل الإعلام هذه بتغييب الجانب المدني للحرب، وعلى وجه الخصوص، الجانب المدني المتعلق بالطرف الآخر، اللبناني، حيث إن قصص المعاناة لدى السكان المدنيين اللبنانيين لم تجد لها حتى موطئ قدم على الشاشة الصغيرة، وكذلك ضمن تقارير الصحافة المكتوبة والمسموعة.

وكُشف النقاب خلال الندوة عن وثيقة داخلية أرسلت إلى العاملين في صحيفة معاريف، دعت إلى دعم الجيش، والوقوف العنيد إلى جانب الدولة، ولجم النقد ما دامت الحرب مستمرّة. وتعترف الوثيقة بأن ذلك هو، بمفهوم معيّن، بمثابة خيانة مهمات الصحافة، ولكنها، في الوقت عينه، تؤكد ضرورة فعل ذلك، لأنه «ينبغي أن نأخذ في الحسبان الاعتبار الوطني، ولأننا قرّرنا أن نكون في حالة هذه الحرب جزءاً من الدولة. ومن واجبنا أن نرجئ الخلاف والنقد، ولسنا بحاجة لأن نخجل أو نعتذر عن أننا مؤيدون للجيش والحكومة ونوفر لهما الغطاء». وتبيّن، بالاعتماد على التقرير، أن مراسلي وسائل الإعلام الإسرائيلية المشمولة في البحث جليوا، على مدار أيام تلك الحرب، مادّة إخبارية وإعلامية، تتعلق بكل محاور المعارك التي تعرّضت للنقد الشديد، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، كما انعكس ذلك في تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية التي تقصّت وقائعها لجنة فينوغراد، غير أن هذه المواد جرى تهميشها من قلم التحرير. تنسحب هذه الملاحظة على أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية في الحرب الحالية، التي تهمّش دلالاتٍ كثيرة شحنتها وقائع الحرب، ويردّدها بعض المحللين، ومنها دلالة عدم الاستهانة بالقدرات والمقدرات التي تمتلكها المقاومة الفلسطينية، ودلالة تغيير مسار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وغيرهما مما يلزم العودة إليها لأهميتها الفائقة.

سؤال «الانسحاب الأميركي» من العراق

عبد اللطيف السعدون

يكرّر مفردة «الانسحاب» هذه الأيام الساسة العراقيون من دون إعطائهم معنى واضحاً ودقيقاً لها، وربما تعمّد مطلقوها إضفاء نوع من الغموض المقصود على دلالتها، وبلغة أهل السياسة، نوع من «الغموض البنّاء»، أي الذي يُخفي أكثر مما يعلن، لما رجال وزارة الدفاع (البنتاغون)، وهم المعنيون بالموضوع أكثر من غيرهم، فقد قالوها صريحة واضحة، «لا» كبيرة، وأكد بعضهم أن لجنة الحوار بين واشنطن وبغداد لا تناقش أكثر من تغيير صيغة «التحالف» إلى صيغة «شراكة ثنائية بين بغداد وواشنطن، سياسية وأمنية وعسكرية»، وإن جلساتها قد تستمرّ أشهراً. وحتى سنوات، تذكّر هنا أن اللجنة الثنائية التي تشكّلت في عهد وزارة عادل عبد المهدي عام 2020 اجتمعت مرّة واحدة. وعن صيغة «الشراكة الثنائية»، يقول بعض «الخبثاء» إنها سوف تدوم إلى الأبد، فيما يبشّر رئيس الحكومة، محمد شيّاع السوداني، مواطنيه بأنها ستتحوّل إلى نموذج يعتمده العراق في تعامله مع بريطانيا وألمانيا ودول «التحالف» الأخرى!

هكذا يبدو الأمر معقّداً، خصوصاً بعد ما نشر عن طلب «البنتاغون» زيادة كلفة تعزيز الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط بـ 1,6 مليار دولار. وإذا ما أقرّ الكونغرس هذه الزيادة سيتمّ إرسال دفعة إضافية من الجنود لضبط الأمور في العراق وسورية، وردع طهران»، وأيضاً بعد تسمية سفيرة «مهمّات خاصة» في بغداد، الديبلوماسية المتمرّسة تريسي أن جاكوبسون التي جمعت المجد من أطرافه، فهي نائبة الرئيس التنفيذي لمجلس الأمن القومي، وسابقاً مساعدة وزير الخارجية لشؤون المنظمّات الدولية، وعندها تجربتها سفيرة في أكثر من بلد عانى من الإرهاب والتطرّف، وقد أعطيت لقب «السفير فوق العادة»، وبصلاحيات واسعة تتيح لها عقد اتفاقات وتفاهمات باسم بلدها. التخوّف تعنيان أن الولايات المتحدة ليست في وارد الانسحاب من العراق، ولا من الشرق الأوسط الذي يعني الكثير للأمن القومي الأميركي، إذ فيه تعلّق مسألتان مهمّتان، إسرائيل والنفط، ولا خلاف على ذلك بين الجمهوريين والديمقراطيين. كما أن وجود العسكر الأميركيين على مسافة صفر من إيران يتيح للولايات المتحدة وضعاً أفضل في التحكّم في المنطقة، والعمل من هناك على تقليم أظافر إيران، وخنقها اقتصادياً، ومنعها من الحصول على موارد قد تستخدمها في نشاطاتها النووية، وكذلك تحجيم دورها بالقدر الذي لا يجعل منها لاعباً إقليمياً فاعلاً. عند هذه النقطة، دعونا نقلب الوقائع رأساً على عقب، كي نصل إلى العقدة، كما يقول موليير، ونسأل عمّ تريده إيران من توغّلها في العراق، وهيمنتها على قراره؟ الجواب أن إيران وسط عالم عربي معاق، ومعطل، وعاجز عن الفعل، وصراع جيوسياسي معقّد في المنطقة والعالم، تجد الفرصة سانحة أمامها للعب دور أكبر، وأكثر فاعلية، إن بالسياسة وإن بالسلاح، وهي تعتبر بغداد جزءاً من مجالها الحيوي، وهو أمرٌ لم تخدّ تتردّد في الإفصاح عنه، كما تعمل على أن تجعل صراعها مع الولايات المتحدة قائماً على أرض العراق وليس على أرضها، خصوصاً بعد أن توفرت لها، وبفعل أميركا نفسها، فرصة سانحة لفرض هيمنتها على قراره، وأنسنت مليشيات تابعة لها فيه، تحرّكها كيفما تشاء، وتدفع بها إلى التصدّي للأميركيين، وضرب قواعدهم، وقد اتّقنت اللعبة مستندةً إلى فائض القوّة الذي تحقق لها.

وإذ يفتقد العراقيون الإرادة الوطنية الخالصة، والإجماع السياسي الشامل لصنع حالة توفّر لهم ما يأملونه من حرية واستقلال وحياة كريمة كان لا بد أن تعكس مسألة الدعوة إلى إنهاء الوجود الأميركي انقساماتٍ حادّة، وممانعات بين مختلف الأطراف السياسية، حيث عبّر القادة الكرد عن تحفّظهم على الانسحاب باعتبار الوجود الأميركي حامياً لهم، كما أن شيوخ عشائر وشخصيات ناشطة في غرب البلاد تتحفّظ، هي الأخرى، على الانسحاب، لخشيتها، في حال حدوثه، من سيطرة الأطراف الموالية لإيران.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

أميركا قبل الانتخابات في خانة الضعف الخارجية

حسان الأسود

تواجه الإدارة الأميركية تحدّيات كبيرة في مناطق عديدة، لعلّ الحرب الروسية الأوكرانية باتت في مراتب متأخّرة بعد التطورات في الشرق الأوسط، إثر الحرب الإسرائيلية على غزّة. ما يلفت النظر في معادلات الصراع الراهنة عمليات عضّ الأصابع المتبادلة بين أطراف دولية وأخرى إقليمية، وأنّها تؤثّر، بشكل كبير، على مسار الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستؤثّر نتيجتها، في المقابل، كثيراً على مسارات الأحداث العالمية أربع سنوات مقبلة. ثمّة من يرى في الحرب استثماراً أميركياً قبل الانتخابات، وهذا أمرٌ قد تلجأ إليه الإدارة الأميركية الحالية، إذا ما انسدّت الآفاق بوجه مرشّحها الرئيس الحالي، جو بايدن، لكنّ مسار تعامل الإدارة الديمقراطية منذ عهد أوباما مع الصراعات المختلفة لا يرجّح هذا الاحتمال، فمجمل السياسة الأميركية منذ سنوات عدّة سبقت الانسحاب من أفغانستان بدلّ على انحسار الشهيّة الأميركية لخوض الحروب.

إيرانياً، ثمّة ضغطٌ كبيرٌ يمارسُ على الإدارة الأميركية الحالية بهدف انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات قبل الانتخابات المرتقبة. تُحرّك إيران أدواتها في لبنان وسورية لمناوشة إسرائيل بحجّة مناصرة الفلسطينيين، وتُطلق العنان لمليشياتها في العراق واليمن لقصف القواعد العسكرية الأميركية واستهداف السفن التجارية في باب المندب. لكنّ هذا الضغط سلاحٌ ذو حدّين، فهو يقوّي حجج المنافس الجمهوري في مواجهة الحزب الديمقراطي الذي تبنّى منذ عهد أوباما سياسةً أكثر انفتاحاً على إيران. ومن شأن فوز ترامب في الانتخابات وعودته رئيساً للولايات المتحدة أن يفاقم من حصار النظام الإيراني، ويشدّد الخناق عليه في برنامجه النووي وفي تمدّده في الإقليم كله. لن يتورّع ترامب عن دعم حكومة إسرائيلية يمينية متطرّفة في حرب قد تشنّها على إيران، حتى من دون أن تتفق مسبق معه. تهدف التحرّشات الإيرانية للاستثمار في الفوضى العارمة السائدة في الشرق الأوسط بل والعالم، لكنّ أثرها يبقى محدوداً نظراً إلى وجود لاعبين أقوياء في الساحة. أثبت الردّ الباكستاني الكبير والصارم حجم القوّة الإيرانية، فنظام المالي يسعى إلى نقل الصراع بأدواته المختلفة خارج حدود إيران، فإذا ما اندلعت على أرضه عاد إلى حجمه الطبيعي. روسيا، هناك تقدّم على الصعيد العسكري في الحرب على أوكرانيا، وهذا متوقّعٌ مع طول فترة الحرب وبدء تضعضع الحلف الغربي المناصر لأوكرانيا وانشغال الأميركيين بإسرائيل وبانتخاباتهم الرئاسية. أثبت التاريخ أنّ الروس لم ينهزموا هزيمة نهائية في أي حربٍ ضدّ الأوروبيين، حتى وإن كانوا خاسرين تجاههم في أي تنافس صناعي أو تجاري أو معرفي أو علمي. ومن مصلحة روسيا دعم التحرّشات الإيرانية بالأميركيين أينما وُجدت، فلا يُستغرب أن تيسّر لهم تزويد الحوثيين بتقنيات جديدة وبمعلومات استخبارية مهمّة لاستهداف السفن الأميركية والبريطانية. كذلك يمكن لروسيا أن تلعب دوراً مهماً في تغطية الإيرانيين عسكرياً وسياسياً حتّى في تحرّشات وكلائهم في العراق وسورية ولبنان. إنّ من مصلحة بوتين عودة صديقه الشخصي ترامب إلى سدّة الرئاسة، لأنّ من شأن ذلك أن يثبّت له ما أنجزته قواته العسكرية في أوكرانيا سياسياً من خلال وقف الحرب ضمن اتفاق يضمن المطالب الروسية بحدّها الأعلى. سيكون على الأوروبيين تدبّر أمر عداوتهم التي خرجت عن كل معقول لروسيا، فمقاطعة الغاز الروسي ووقف التجارة البينية وكل أشكال التعاون، حتى الثقافي والرياضي منه، ليست مجرّد وسيلة للضغط عليها من أجل وقف الحرب، بل هي تصعيدٌ خطيرٌ سيضرّ أوروبا أكثر من روسيا. لقد تخطّت أوروبا أحد أهمّ مقوّماتها الرأسمالية المتمثلة بصيانة رأس المال من أي حرب. من شأن مصادرة الأصول الروسية في أوروبا كقفزة كبيرة في المجهول أن تهزّ الثقة بالنظام الرأسمالي ذاته.

سعودياً، ثمّة نزوعٌ واضحٌ إلى مزيد من الاستقلالية في القرار، ترى المملكة أنّ دخولها في حروبٍ مباشرة أو بالوكالة هذه الجريمة، في ظل إقرار محكمة لاهاي بأن سكان قطاع غزّة يعيشون تحت خطر حقيقي وجسيم لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

ستمهّد قضية لاهاي والقرارات العاجلة الصادرة عن «العدل الدولية»، لانطلاق موجة واسعة من القاضي أمام المحاكم الأجنبية المحلية لمناصرة القضية الفلسطينية في عواصم عديدة، خصوصاً في الدول الغربية التي قدّمت وما زالت تقدّم دعماً وتسليحاً للاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا وكندا.

ولا يعدّ من قبيل المبالغة القول إن مستقبل النظام الدولي بمؤسّساته وقوانينه بات مرهوناً بتداعيات ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإما أن يتمكّن هذا النظام بآلياته الحالية من تصحيح ما أصابه من عطن سياسي وأخلاقي، أو أن تشتدّ موجات العدمية والكراهية والاستقطاب إلى مستوياتٍ تقضي معها على أي أمل في وجود الحد الأدنى من القيم الإنسانية العالمية المشتركة.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> التنافس العالمي اليوم على أشدّه مع تخلّق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب من رحم النظام العالمي وحيد القطب الذي كان أميركيا

مع أي طرفٍ سيؤدي إلى تعثّر مشروعها الريادي في الشرق الأوسط. لقد تعلّم السعوديون درساً قاسياً من حرب اليمن، فلا قدرة لدى الجيوش النظامية على هزم المليشيات، وتجربة السوفييت والأميركان في أفغانستان خير دليل على ذلك، وجاءت التجربة السعودية لتؤكد هذا المذهب. من مصلحة القيادة السعودية عودة ترامب إلى البيت الأبيض، فهو براغماتي إلى درجة أنّه يعفي نفسه من تصنّع الوعظ الأخلاقي والإنساني لحكّام الدول الأخرى، بعودته يمكن استكمال مشاريع كثيرة توقفت مع قدوم الديمقراطيين، من بين ذلك العودة إلى مشروع صفقة القرن، وقد تكون لهذا المشروع روافع اقتصادية قوية بالتعاون بين الهند والسعودية وإسرائيل. تمثّل جوهر صفقة القرن بدفن القضية الفلسطينية، لكنّ «طوفان الأقصى» أزاح الستار عن جولات جديدة من الصراعات والحروب، وأعاد القضيّة إلى واجهة الأحداث العالمية.

التنافس العالمي اليوم على أشدّه مع تخلّق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب من رحم النظام العالمي وحيد القطب الذي كان أميركيا بامتياز منذ انهيار المعسكر الشرقي. ثمّة مصلحة هندية مشتركة مع أميركا في فتح خطوط تجارية منافسة للعملاق الصيني، ومن هنا كان طريق التوابل محاولةً لوصل جنوب آسيا بأوروبا عبر الدول الرئيسية في الخليج والشرق الأوسط، أي الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل. لقد بات واضحاً سبب هذا الاصطفاف الهندي مع إسرائيل في حربها على غزّة، فقد تعاضدت المصالح الاقتصادية المشتركة مع التطرّف اليميني الهندوسي لحزب بهارتيا جناتا الذي يرى في المسلمين أعداءً يجب القضاء عليهم أينما كانوا، والذي يرى في الإبادة الجماعية لأهل غزّة مثالاً يمكن احتذاؤه في الهند وكشمير. لكن الهند، رغم كل إمكاناتها، تواجه خصماً نووياً في الجوار، فهي غير قادرة على المضيّ بسياساتها هذه إلى نهاياتها مع وجود باكستان على كتفها. بالتالي، سيكون عليها تقدير المصالح الباكستانية المرتبطة بمشروع الصين العظيم، الحزام والطريق، فباكستان إحدى أهمّ حلقات هذا المشروع العابر للقارّات. يعني هذا، من حيث النتيجة، محدودية الدعم الهندي الموقف الأميركي في المنطقة.

تدلّ مؤشّراتٌ كثيرة على حالة الإرباك، أو حتى العطالة التي تمرّ بها مؤسّسة الرئاسة الأميركية في السنة الأخيرة من كل فترة رئاسية، يكون التركيز عادةً على كسب القواعد الحزبية للمرشّحين في كل حزب على حدة، ثم يأتي التركيز على أصوات الناخبين في الانتخابات النهائية، وهذا يعني، من حيث المبدأ، التركيز على السياسات الداخلية. وقبل «طوفان الأقصى» كان التنافس بين مرشّحي كلا الحزبين على الفوز بتأييد اللوبي الصهيوني من خلال التعهد بتقديم الدعم اللامشروط لإسرائيل، وهي من أهم الإشارات الخارجية في الانتخابات، لكن، بعد الطوفان، كيف سيتم التعامل مع الأمر، خصوصاً أنّ استطلاعات الرأي تشير إلى تغيّر كبير في المزاج الأميركي، خصوصاً عند الفئات الشابّة وعند الجاليات العربية والمسلمة، وهذا كلّه يدعم مسألة الضعف الخارجي الأميركي في مرحلة السباق الرئاسي.

(كاتب سوري في برلين)

هل ستنتهي الحرب؟

حسام أبو حامد

على عكس الحروب النظامية، التي تكون أهداف المتحاربين فيها محدّدة، تكون أهداف الحروب الاستعمارية مطلقة، تسعى إلى السيطرة الكاملة والدائمة على الأراضي المحتلة وسكّانها، لضمان «الاستقرار الدائم»، وهي إن بدأت لا تنتهي إلا في حالتين: أن يسلّم الشعب الأصلاني (المُستعمَر) بهزيمته ودونيته، ويقبل بـ«سلام» يقرّ بتفوق المُستعمِر، أو تفكيك المنظومة الاستعمارية وحل المشكلات الأساسية الناجمة عنها، من تدمير ممنهج للإنسان والمجتمع وتطهيره عرقياً وإضافة إلى حروب رافقت قيام دولة الاحتلال وأعقبتها، تسبّبت إسرائيل ضد قطاع غزّة بسبع حروب، بما فيها الحرب الحالية، منذ أعلنت القطاع، في سبتمبر/ أيلول 2007، «كياناً معادياً»، ومع سرورنا بمرمدة المقاومة أنف الاحتلال في غزّة، نفجع بحجم الكارثة غير المسبوقة نتيجة جرائم الاحتلال المسبوقة، طوال ما يزيد عن 75 عاماً. لكننا جميعاً نتمنّى أن تتوقف الحرب عاجلاً لا آجلاً. لكن، هل ستكون هي الحرب الأخيرة؟

قاد نتنياهو خمس حروب على غزّة، هدفها قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول «جزّ العشب». والسبوع، يزعم أنه يريد اقتلاع «العشب» من جذوره. لا يعبأ نتنياهو باستعادة الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية، بل يريد الانتقام من الفلسطينيين، واسترجاع استراتيجية الردع المتآكلة. يريد تدمير المجتمع الأصلاني، ومعه المقاومة، وجعل غزّة مكاناً غير قابل للسكن، يتطهّر بها عرقياً وإبادتها جماعياً. هذه أهداف تفرضها طبيعة إسرائيل بوصفها دولة احتلال استعماري استيطاني إحلالي. وهنا يسقط وهم عدم وضوح أهداف إسرائيل في بداية الحرب، فلم يكُن هناك خلافٌ على أهداف، لا بين القيادات الإسرائيلية، ولا بين هؤلاء وبين الولايات المتحدة، بل هو فعلياً خلاف على الوسائل والأساليب. وليست حروب إسرائيل الاستعمارية ضد الفلسطينيين حروباً عسكرية خالصة، بل ترافقها هيمنة ثقافية تحوّلت مع موشيه يعلون سياسة رسمية للاحتلال تحت مسمّى «كيّ الوعي»، بهدف إلحاق الهزيمة النفسية بـ«الآخر»، والذي يشمل، إلى جانب استخدام القوة، الإجراءات التعسّفية، والعقوبات الجماعية، لإعادة الحياة إلى الوراء، وتشكيل قناعاتٍ تضفي شرعية على الوضع الاستعماري السابق للمواجهة بوصفه الأفضل (الأقلّ سوءاً)، ولوم من تسبّب في خسارة الوضع القائم (المقاومين). وإن كانت الحروب الاستعمارية الخالصة تشهد استراحاتٍ طويلة الأمد نسبياً، فإن معارك «كيّ الوعي» لم تتوقف لا في الضفة ولا في غزّة. وقبل أيام، أخبرنا وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن بأن دولاً عربية لن تحرض على المشاركة في إعادة إعمار قطاع إذا كان «سيُسوّى بالأرض» مجدّداً في بضعة أعوام، وشدد على أهمية إقامة دولة فلسطينية شرطاً لتسوية إقليمية. التأكيد على دولة فلسطينية ضمن صيغة «حلّ الدولتين» أصبحت أكثر وضوحاً في خطاب أعضاء المجتمع الدولي على اختلاف مواقفهم من الحرب، لكن من الساذجة السياسية تصديق أن المجتمع الدولي، العاجز عن وقف المقتلة في غزّة أو حتى إمداد القطاع بالمساعدات الإنسانية، قادرٌ على أن يفرض على الحكومة الإسرائيلية الحالية، الأكثر يمينيةً على الإطلاق، قبول حلّ الدولتين، ونعلم مما رفعت عنه السرّية أخيراً في إسرائيل (جوانب من محضر جلسة الحكومة للمصادقة على «أوسلو»: 30 أغسطس/ آب 1993)، أنه حتى أكثر الحكومات يسارية في تاريخ الاحتلال لم تكن تنظر إلى هذه الاتفاقية نقطة انطلاق نحو التخلّي عن الاحتلال ومنح الفلسطينيين الحقّ في تقرير المصير والاستقلال، وعارض رئيس تلك الحكومة إسحق رابين أي نقاش حول القدس، ووعد بإقامة «سلطة فلسطينية» تعمل، من وجهة نظره، «مقاولاً ثانوياً أمنياً» لدى الجيش الإسرائيلي، وتكبح «النصر» في غير مناسبة على اتفاق واسع يجمعه ورابين في ما يخصّ «المستقبل السياسي». إسرائيلياً، كان الحديث ولا يزال عن سلطة لا عن دولة، مع فارق أن نتنياهو، وأركان حكومته، يتنازلون عن أي مميزات بفترضها وجود السلطة.

قد يُنهي وقفٌ لإطلاق النار أو صفقة لتبادل الأسرى جولة الحرب هذه، لكنه لن يضع حدّاً لجولات أخرى قادمة، وسيبقى الاتفاق على مصطلحي «الهزيمة» و«النصر» مسألة معقّدة طالما لم تُحسمْ المعركة على الأرض تلك المعركة الوجودية بين الخير والشر. في كلّ حال، يتناسب مصطلح «وقف إطلاق النار» مع حرب بين جيشين نظاميين، وفي خضمّ الحروب الاستعمارية يحمل كثيراً من تضليل، ويُخرج الحرب عن سياقها الاستعماري، لتختزل في جدل «من بدأ إطلاق النار؟»، وتكريس التمايز الذي تريده إسرائيل بين حصار وتجويع وخنق مستمرّ بوصفه «عنفاً مشروعاً»، وبين هجوم لكسر واحدة من حلقات الدائرة الاستعمارية بوصفه «عنفاً غير مشروع».

> قد يُنهي وقفٌ لإطلاق النار أو صفقة لتبادل الأسرى جولة الحرب هذه، لكنّه لن يضع حدّاً لجولات أخرى

حركة حرية إسرائيلية أو رئيسها لا يعني التحوّل عن السياسة الاستعمارية وحاجتها للحرب، فلا توجّه إسرائيل حروبها إلى «الآخر» فقط لخدمة أهدافها الاستعمارية، بل توجّه أيضاً رسالة إلى الداخل مفادها أن عليكم أن تعتادوا الحرب، تعزيزاً لوعي التمايز بين «نحن» و«هم» لإحكام سيطرة المشروع الصهيوني. الحروب التي تهدف إلى تلقين «الآخرين» درساً هي حروب فيها استراحات لا آخر لها. صحيحٌ أن نتنياهو يواجه احتجاجات عائلات الأسرى والمتضامنين معهم، لكنه، أيضاً، يستثمر رغبة غالبية الجمهور الإسرائيلي في الانتقام لقتلى 7 أكتوبر وما بعده في شعاب غزّة. اما حجّة الدفاع عن النفس فهي قديمة، برزت مثلاً في حرب لبنان العام 1982 التي سُمّيت «سلامة الجليل» (من صواريخ المقاومة الفلسطينية)، وأثارت العملية في حينه أكبر حركة احتجاجية معارضة للحرب في تاريخ دولة الاحتلال، انطلقت بمجرّد أن تجاوز جيش الاحتلال حدود 40 كيلومتراً وحاصر بيروت. بدا ذلك مؤسّساً لعلاقةٍ جديدةٍ بين الجيش والمجتمع لصالح دور الرأي العام في قرارات الحرب، مع نشوء مجموعات اعتراضية مدنية كبيرة (مثلاً: «حركة الأمهات الأربع» و«لنكسر الصمت»)، وجّهت اللوم لمقتل الجنود الإسرائيليين إلى شارون وليس إلى الفلسطينيين أو غيرهم. ورغم شرخ أحدثه غزو لبنان في المجتمع الإسرائيلي، تعايش الاستعمار الاستيطاني مع تناقضاته الداخلية بتصعيد المواجهة مع «الآخر» وشيطنته. رحل شارون وبقيت الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية خلف حروب أخرى حشدت وراءها الجمهور الإسرائيلي.

أمام حقيقة الطبيعة الاستعمارية لإسرائيل وحروبها، وفي غياب إرادة دولية حقيقية في العدالة والإنصاف، قد تتخلّل الحرب الحالية هدنةٌ ما، أو توقّي نهايتها إلى إطلاق مسار تفاوضي تحت عنوان «حلّ الدولتين»، ما يمنح دولة الاحتلال فرصة لترميم صورتها وخسائرها الإعلامية، وترتيب أوراقها الداخلية، لكن علينا ألا نتوقّع أن نشهد في الأفق المنظور دولة فلسطينية، و«السلام الروماني»، الذي تريده إسرائيل وحلفاؤها، لن يمنح حروباً استعمارية قادمة على الفلسطينيين، بذرائع مختلفة، ما بقيت المنظومة الاستعمارية قائمة، فلا سلام ممكناً على أساس «التفوّق اليهودي»، بل على أساس المساواة، وتصحيح الغبن التاريخي بحقّ الفلسطينيين، بما في ذلك عودة اللاجئين، وإعادة توزيع الموارد، والكفّ عن سياسة التمييز العنصري، ما يعني فعلياً تفكيك المنظومة الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية. هذا ما لا يريد المجتمع الدولي، ولا حكّامٌ عرب، الإقرار به.

(من أسرة العربي الجديد)

كاريكاتير **عماد حجاج**

في التقاضي ضد الاحتلال وداعميه

معتز الفجيري

«هذه أصعب قضية نظرتها على مدى 27 عاماً من حيث الوقائع والقانون. الشهادات التي سمعتها مروّعة، ولا توجد كلمات لوصفها. أقول للشهود الذين مثلوا أمام المحكمة اليوم إن هذه المحكمة كإحدى سلطات الدولة قد راتكم بسمعتكم، وسوف أدرس شهاداتكم بعناية وأقوم بواجبي الدستوري. هذا أصعب قرار قضائي سأتّخذه في حياتي، وسأتعامل معه بكامل الجدّية»... بهذه العبارات اختتم القاضي الأميركي جيفري وايت أولى جلسات القضية التي رفعها أمام المحكمة الجزائية الأميركية للمنطقة الشمالية في ولاية كاليفورنيا في 29 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) تحالف من المنظمات الحقوقية الأميركية والفلسطينية والعربية، وثمانية من الفلسطينيين من سكان غزّة، بينهم مواطنون أميركيون، ضد الرئيس جو بايدن، ووزيري الخارجية انتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن. قدّمت في الجلسة شهاداتٌ حية مؤلمة لفلسطينيين عايشوا أهوال العدوان الإسرائيلي، وتعرّضوا لإصابات أو فقدوا عشرات الأفراد من أسرهم. تستند هذه الدعوى المدنية لقانون تنفيذ اتفاقية الإبادة الجماعية الذي أقرّه الكونغرس الأميركي عام 1988. وتسعى الأطراف المحرّكة للدعوى إلى إصدار إعلان من المحكمة يحمّل القادة الأميركيين مسؤولية مساعدة وتسهيله في قطاع الإبادة الجماعية وارتكاب جريمة غزّة، والفشل في اتخاذ تدابير منع وقوع الجريمة بموجب المسؤولية التقصيرية. وتهدف الدعوى أيضاً إلى إصدار أوامر قضائية تُلزم الإدارة الأميركية باتّخاذ كل الإجراءات لوقف الجرائم في غزّة، في مقدّمتها وقف الدعم الديبلوماسي والعسكري للاحتلال الإسرائيلي. عقدت الجلسة الأولى لهذه القضية المهمة اليوم نفسه الذي أصدرت فيه محكمة العدل الدولية قراراتها العاجلة المؤقتة لمنع خطر ارتكاب الإبادة الجماعية ضد سكان غزّة في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. وتأتي هذه القضية في ولاية كاليفورنيا في وقت قدّمت إدارة بايدن قراءة متحايلة لقرار محكمة العدل الدولية، باعتباره يدعم حقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس، وفي إطار احترام القانون الدولي الإنساني. وفي الوقت ذاته، أعلنت عدة دول غربية، من بينها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وأستراليا وفنلندا وإيطاليا، تعليق تقديم مساعدات مالية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، بعد مزاعم إسرائيلية بمشاركة عدد فلسطينيين عاملين فيها في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر. وبحسب خبراء دوليين، من بينهم المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، فإن هذه القرار، وبصرف النظر عن دوافعه، يعد بمثابة انتهاك فجّ لاتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. وتسعى الأطراف المحرّكة للدعوى إلى إصدار إعلان من المحكمة يحمّل القادة الأميركيين مسؤولية مساعدة وتسهيله في قطاع غزّة، والفشل في اتخاذ تدابير منع وقوع الجريمة بموجب المسؤولية التقصيرية. وتهدف الدعوى أيضاً إلى إصدار أوامر قضائية تُلزم الإدارة الأميركية باتّخاذ كل الإجراءات لوقف الجرائم في غزّة، في مقدّمتها وقف الدعم الديبلوماسي والعسكري للاحتلال الإسرائيلي. عقدت هذه الجريمة، في ظل إقرار محكمة لاهاي بأن سكان قطاع غزّة يعيشون تحت خطر حقيقي وجسيم لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

ستمهّد قضية لاهاي، والقرارات العاجلة الصادرة عن «العدل الدولية»، لانطلاق موجة واسعة من القاضي أمام المحاكم الأجنبية المحلية لمناصرة القضية الفلسطينية في عواصم عديدة، خصوصاً في الدول الغربية التي قدّمت وما زالت تقدّم دعماً وتسليحاً للاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا وكندا.

ولا يعدّ من قبيل المبالغة القول إن مستقبل النظام الدولي بمؤسّساته وقوانينه بات مرهوناً بتداعيات ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإما أن يتمكّن هذا النظام بآلياته الحالية من تصحيح ما أصابه من عطن سياسي وأخلاقي، أو أن تشتدّ موجات العدمية والكراهية والاستقطاب إلى مستوياتٍ تقضي معها على أي أمل في وجود الحد الأدنى من القيم الإنسانية العالمية المشتركة.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> مستقبل النظام الدولي بمؤسّساته وقوانينه بات مرهونا بتداعيات ما يجري في الأراضي الفلسطينية

مع تحرك داعم لغزة في مدريد، 27-1-2024 (هاركوبال دي هارو/Getty)

جوليا سيبوتيندي تبدّد أوهامنا

ارنست خوري

نجمة الأسبوع الفلسطيني الطويل كانت من دون شك جوليا سيبوتيندي (70 عاماً)، القاضية الأوغندية التي أذهلت العالم بتقرّدها في التصويت ضد التدابير المؤقتة الستة التي أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بتنفيذها، حمايةً للفلسطينيين في غزّة من إبادة جماعية. بات معروفاً أنّ حتى القاضي الإسرائيلي أهارون بارك أيّد تدبيرين اثنين (توصيل المساعدات إلى غزة، ووقف التحريض العلني على العنف ومحاسبة من يرتكبه)، بينما ابنة العالم الثالث البارّة رفضتهما إلى جانب أربعة أوامر أخرى نصّت على تجنُّب القتل والاعتداء والتدمير بحق سكان غزّة وضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة لهم بشكل فوري، أي بالمختصر، رفضت قاضيتنا إلزام إسرائيل بمنع ارتكاب جميع الأفعال التي تتألف منها مجتمعة عائلة الإبادة الجماعية. أسباب الذهول أمام موقف القاضية الأوغندية عديدة، تتصدّرها صعوبة فهم كيف يمكن لبني آدم سويّ أن يصوّت ضد قرارات تح

إسرائيل إلى زوال

علي أنوزلا

ليست هذه المرّة الأولى التي نقرأ فيها أن إسرائيل إلى زوال، لو استمرّت على صيغتها التي وُجدت عليها منذ قامت دولتها على أرض فلسطين التاريخية، فهناك مفكّرون كثيرون تنبأوا بزوالها، واستنبط آخرون نهايتها من نصوص دينية توراتية وقرآنية، وصدرت دراساتٌ عن مراكز بحثية رصينة عن أسباب نهاية إسرائيل. وبعيداً عمّا هو غيبي أو قراءة للمستقبل، يقول الواقع إن إسرائيل كيان استعماري محتلّ، حافظ ويحافظ على وجوده بالاعتماد على القوّة، وبدعم سخيٍّ مادي وعسكري من الدول الغربية التي ما زالت ترعاه وتوفر له المناخ الذي يساعده على تمديد وجوده الاصطناعي في المنطقة. وقد أظهرت تجربة الأشهر الثلاثة الماضية من الحرب على غزّة أنه لولا الجسر الجوي الأميركي لإمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة، والدعم المادي والدبلوماسي الغربي غير المشروط، لتغيرت معطياتٌ كثيرة على أرض الواقع، فاستمرار وجود إسرائيل مرتبط بهذين العاملين، الاستعمال المفرط للقوة لقمع الفلسطينيين، والدعم الغربي المادي والعسكري غير المشروط لتوفير أمن اصطناعي لكيان اصطناعي.

والمفارقة أن استمرار هذا الوضع، الذي بدونه لا يمكن لإسرائيل أن تستمرّ، هو في حد ذاته أحد أسباب استمرار خطر زوالها، لأن إرادة الشعوب ترفض كل أشكال الخضوع، وبالأحرى أن يتم ذلك بالقوة والعنف، كما تفعل إسرائيل مع الفلسطينيين، كما أن استمرار الدعم الغربي غير مضمون، لارتفاع كلفته المادية والعسكرية، وكلفته السياسية والأخلاقية التي باتت موضوع نقاش كبير في أوساط الرأي العام الغربي الذي بدأ يستعيد وعيه جرّاء الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وكيف ما كانت نتيجة حرب إسرائيل الإجرامية اليوم ضد الفلسطينيين، فإن الخاسر الأكبر منها ستكون إسرائيل، لأن استمرار وجودها، في الحالتين، يعني لجوءها إلى مزيد من العنف والقوة لفرض سيطرتها، ومزيداً من الدعم الغربي لتوفير القوة لتنفيذ سياساتها، بالتالي استمرارها داخل غرفة الإنعاش نفسها التي وُضعت فيها منذ زرعها الاستعمار البريطاني في المنطقة.

ولا حاجة إلى التذكير بأنه طوال وجودها في المنطقة، لم تفعل إسرائيل سوى زرع بذور زوالها، وكل يوم يمرّ يقرب من نهايتها كياناً مصطنعاً في بيئة تربته تلفظ وجوده. وخلال العقود الماضية، ضيّعت كل الفرص التي أتيحت لها لإنهاء صراعها مع الفلسطينيين، انطلاقاً من حلّ الدولتين، الذي كان يعدّ حلاً سياسياً ممكناً، ودعمته دول عديدة، بما فيها الدول العربية التي أنهى كثيرٌ منها صراعه مع إسرائيل، بل ودخل معها في تطبيع سياسي واقتصادي. لكن هذا الحل لم ير النور، لأن كل حكومات إسرائيل عارضته، وعرقلته أكثر 30 سنة من خلال تشجيع الاستيطان واحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية التي ستقام فوقها الدولة الفلسطينية.

أما الحل الآخر الذي كان متاحاً، رغم مثاليته، وهو الذي يتبنّاه أنصار السلام، فهو على طريقة جنوب أفريقيا، أي إلغاء كل أشكال الميز العنصري داخل دولة إسرائيل، والسماح للفلسطينيين بالتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها اليهود، بما في ذلك حق العودة، وحق التصويت على أساس مبدأ «رجل واحد صوت واحد» الذي رفعه نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وأدى إلى قيام دولة واحدة متعدّدة لجميع سكانها من جميع الديانات والأصول. ولا صدى لهذا الحل في إسرائيل التي تخاف أن يفتح الباب لهيمنة عربية على كيانها الذي تريده أن يبقى يهودياً عبرياً خالصاً. وقد أظهرت الانتخابات داخل إسرائيل أن المكون العربي، الذي يشكله «عرب 1948»، أصبح قادراً على أن يشكّل قوة حاسمة داخل «الديمقراطية» الإسرائيلية، وبدلاً من أن يشجّع هذا المعطى على مزيد من انفتاح الدولة العبرية على محيطها العربي الفلسطيني، أدّى إلى تطرّف أكبر داخل المجتمع الإسرائيلي الذي أصبح منذ سنوات مختطَفاً من أحزاب يمينية دينية متطرّفة تقوده إلى الهلاك المُبين. وبعد الحرب الإجرامية على غزّة، أصبح من المستحيل تطبيق هذا الحل، على الأقل في القريب المنظور، لأن الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين أظهرت أسوأ ما في داخل الإسرائيلي من حقد على كل ما هو فلسطيني وعربي. وعلى الطرف الآخر، تركت آثاراً عميقة في نفسية الفلسطيني الذي يصعب عليه النظر في وجه القاتل والمجرم الذي يريد تدميره، بل ومحوه من على الأرض، فكيف سيقبل بالتآخي معه داخل الدولة الواحدة الموحّدة؟!

لذلك، سوف تفرض الحلّ الأخير والحتمي حتمية تطوّر الأحداث ومسار التاريخ، وهو الحل على الطريق الجزائرية، أي سوف يأتي اليوم الذي يضطرّ فيه المستوطنون والمحتلون الإسرائيليون إلى حزم حقائبهم والانسحاب تحت جنح الظلام، لأن أرض «الحليب والعسل» التي وعدتهم بها الإيديولوجيا الصهيونية تحوّلت إلى جحيم تحت أقدامهم. والحرب الجارية اليوم في غزّة، بكل مآسيها التي تطاول المدنيين العُزّل، تظهر ثلاثة أشياء تسير في اتجاه تأكيد فرضية الحل على الطريقة الجزائرية، من خلال مقارنات تاريخية مع الحالة الجزائرية.

أولاً، احتلت فرنسا الجزائر 130 سنة، وعكس ما يتصوّر كثيرون، لم يكن الاستعمار الفرنسي يقلّ بشاعة وظلماً وإجراماً عن الاستعمار الإسرائيلي فلسطين، والثورة الجزائرية المسلحة التي أدّت إلى الاستقلال لم تندلع إلا عام 1954، واستمرت ثماني سنوات استشهد فيها مليون ونصف مليون جزائري، اضطرّت فرنسا بعدها للانسحاب من الجزائر تحت ضربات مقاومتها المسلحة، وحزم المعمّرون والمتعاونون معهم من الجزائريين حقائبهم وأعلن استقلال الجزائر عام 1962. وما نشهده في غزة منذ هجوم 7 أكتوبر هو بداية شرارة حرب التحرير الفلسطينية بعد أكثر من 75 سنة من الاحتلال، وأمام بسالة المقاومة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني رغم ارتفاع عدد شهدائه وضحاياه، ما زالت إسرائيل عاجزة عن تحقيق أي نصر سياسي أو استراتيجي، وهي تفقد كل يوم صورتها أمام العالم، وسوف يأتي اليوم

> رغم أن المقاومة الفلسطينية لم يتأتَّ لها ما تأتّى لنظيرتها الجزائرية من دعم ومساندة ومدد من الخارج، إلا أن روحها سوف تنتصر طال الزمن أم قصر

الذي تعلن فيه هزيمتها السياسية أمام ضربات المقاومة وصمود شعبها الجبار.

ثانياً، أدّت ضراوة حرب التحرير الجزائرية إلى حدوث انشقاقاتٍ عميقةٍ داخل بنية السلطة الاستعمارية الفرنسية، فانقلب جنرالاتُها الاستعماريون ضد سلطتهم السياسية في باريس عام 1958، وفرضوا عودة زعيم تحرير فرنسا من النازية الجنرال ديغول إلى الحكم، فجعل هذا الأخير من القضاء على الثورة الجزائرية أولويته الأساسية عبر إرسال قرابة مليون جندي إلى الجزائر، والاستعانة بطيران الحلف الأطلسي، وبناء سياج شائك على طول الحدود مع المغرب وتونس لمنع دخول السلاح وتسلل المقاتلين من الجهتين، واتساع عمليات القتل والاعتقال في صفوف الجزائريين مع ما كان يرافق ذلك من تعذيب وإهانة وإذلال لكسر روح المقاومة الجزائرية. وأعلن برنامجاً اقتصادياً لإغراء السكّان المدنيين وطمأنة المستوطنين، لكن كل هذه الإجراءات زادت الحرب ضراوة مع ارتفاع في الخسائر العسكرية في صفوف الفرنسيين، ما دفع ديغول إلى الاعتراف بحقّ الجزائريين في تقرير مصيرهم، فانقلب عليه جنرالات حربه وأعلنوا تأسيس دولتهم المستقلة في الجزائر، فما كان عليه سوى سحق تمرّدهم والمضي في قراره بالاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ليس حبّاً فيهم، وإنما خوفاً على مصير فرنسا التي أصبحت منقسمةً على نفسها، وأصبح إنقاذها أولوية على إنقاذ مستعمرتها.

وعندما ننظر إلى ما يجري اليوم من تخبّط وانقسامات داخل الكيان الصهيوني، بين مكوّنات بنيته السياسية وبين سياسييه وجنرالات حربه، ومزايدات مستوطنيه ويمينه المتطرّف، فكل هذه مؤشّراتٌ على مستوى تصدّع البيت الداخلي لهذا الكيان، ووجود شخص انتهازي مثل بنيامين نتنياهو على رأسه، بعقلية شمشون الانتحارية، همّه الوحيد من إطالة الحرب إنقاذ نفسه، يجعل الإسرائيليين في حاجةٍ ماسّة إلى شخصية ديغول إسرائيليٍّ لإنقاذ كيانهم قبل أن ينهار عليهم من الداخل!

ثالثاً، حرب تحرير الجزائر حسمتها قوة إرادة الشعب الجزائري ومقاومته التي تحوّلت إلى رمز لكل حروب التحرير في العالم، فطوال ثماني سنوات من التضحية، قدم الجزائريون درساً كبيراً للتاريخ يشهد بأن إرادة الشعوب لا يمكن هزمُها مهما طال الظلم واشتدّ، وبأنها هي التي سوف تنتصر في النهاية. وفي الحالة الفلسطينية، تعلمنا المقاومة الفلسطينية كل يوم أنها تستمد قوّتها من صمود شعبها، ومن بسالة مقاوميها الأبطال وتضحياتهم، وهم يسطّرون ملاحم في الشجاعة والصمود والتضحية سيكتبها تاريخ التحرير الفلسطيني والنضال الإنساني عموماً بأحرف من ذهب. وأمام هذه القدرة الكبيرة على الصمود، رغم أن المقاومة الفلسطينية لم يتأتَّ لها ما تأتّى لنظيرتها الجزائرية من دعم ومساندة ومدد من الخارج، إلا أن روحها سوف تنتصر طال الزمن أم قصر، لأنها زرعت في الفلسطيني والعربي الأمل بأن عمر الظلم قصير، وبأن الظالم مهما طغى سوف يأتي اليوم الذي ينكسر فيه ومصيره إلى زوال.

(كاتب وإعلامي مغربي)

عجز المجلس الرئاسي اليمني وأزمة البحر الأحمر

بشرى المقطري

فرضت مركزية اليمن في الصراع الإقليمي الحالي، كإحدى جبهاتها النشطة تحوّلاتٍ عديدة على الفرقاء اليمنيين، بحيث غيّرت طبيعة تأثيرها في الصراع الإقليمي وحدودها، وأعادت، وفق ذلك، توزيع ثقلها محلياً، سواء على مستوى أدوارها الوظيفية كسلطة حرب، أو على أدواتها في إدارة الصراع البَيْني، وأشكال التقييد الذي تخضع له. وإذا كانت جماعة الحوثي قد فرضت نفسها طرفاً فاعلاً في معسكر قوى الممانعة المناهضة لإسرائيل وقوة تهدد المصالح الدولية في البحر الأحمر، فإن خصومها المحليين يسعون لاستثمار تحوّلات الموقف الدولي حيالها لتحسين مركزهم السياسي والعسكري.

شكّل تغيير المقاربة الدولية حيال جماعة الحوثي تحوّلاً في المعادلة المحلية، سواء من حيث إعادة توصيف جماعة الحوثي قوةً مهدّدة للملاحة، أو من خلال أشكال تقييدها، ما يعني أنه يصبّ في صالح خصومها المحليين، وتحديداً سلطة المجلس الرئاسي. فإلى جانب العمليات العسكرية الأميركية التي تستهدف مواقع جماعة الحوثي، فإن استمرار تهديداتها الملاحة في البحر الأحمر قد يمنح سلطة المجلس الرئاسي أوراقاً جديدة لتحسين مركزها، بالضغط على القوى الدولية لتأهيل قواتها العسكرية، بحيث تصبح قوة محلية موازية للجماعة، فضلاً عن فرض نفسها طرفاً في المعادلة الدولية لردع الجماعة، إلى جانب تدعيم وجودها العسكري في مضيق باب المندب، قوة حماية محلية.

ومن جهة أخرى، تتيح إعادة تصنيف أميركا جماعة الحوثي منظمة إرهابية لسلطة المجلس الرئاسي تفعيل قنوات دبلوماسية متعدّدة تقيدها، من خلال توظيف تهديداتها الملاحة في البحر الأحمر لعزلها دولياً، إلى جانب الاستفادة من تبعات وصمها بالإرهاب لتحجيم قدرتها العسكرية باستئناف معارك ضد سلطة المجلس الرئاسي في المستقبل، فضلاً عن الدفع بأن تفضي العقوبات الاقتصادية على الجماعة مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في المناطق الخاضعة لها إلى تصعيد ضغط شعبي واجتماعي ضدّها، ومن ثم ترجّح هذه التطورات من كفّة سلطة المجلس الرئاسي خصماً محلياً للجماعة، إلا أن قدرته على استثمارها تقيّده عوامل عديدة. تتضافر أسباب الإعاقة والتقييد في تعيين المجلس الرئاسي سلطة مستقلة، بحيث أدّى ذلك إلى حصر أدوارها ووظائفها، وبالتالي، أعاق قدرتها على تحسين مركزها مقابل جماعة الحوثي، إذ فضلاً عن تركيبة المجلس الرئاسي المؤلفة من فرقاء سياسيين متنافسين، فإن انقسامهم، على مستوى الأجندات والولاءات، يعمّق من أزمة الثقة المتبادلة، ويعيق توحيد سياستهم حيال التحدّيات التي يواجهها اليمن، إلى جانب، وهو الأهم، خضوعهم لقرار حلفائهم الإقليميين. فقد كشفت مضامين هجمات جماعة الحوثي على الملاحة في البحر الأحمر وأبعادها ضعف سلطة المجلس الرئاسي وعجزها عن أن تصبح سلطة مؤثرة في معادلة السيادة اليمنية، ولو اسمياً، وفضلاً عن مصادرة جماعة الحوثي القرار السيادي لصالحها وإن بالقوّة، من خلال تحويل الممرّات والمضائق اليمنية إلى منطلق لهجماتها العسكرية التي تهدّد الملاحة في البحر الأحمر، فإنها فرضت نفسها في الصراع الإقليمي قوةً رئيسةً تتحكّم في الممرّات المائية التي يشرف عليها اليمن، وتوظفه في معاركها الإقليمية. إلى جانب ذلك، استطاعت الجماعة توظيف تحوّلات القوّة لصالحها، وذلك بفرض هيمنةٍ على المجال الجوي خارج سلطتها، وذلك بمنعها أخيراً هبوط بعض الرحلات الأممية والإقليمية في بعض المطارات الخاضعة لسلطة المجلس الرئاسي، ومن ثم أسفرت هذه التطورات عن تحوّلاتٍ في معادلة القوة وأدوار سلطات الحرب، بحيث أصبح المجلس الرئاسي سلطة أمر واقع، تقتصر وظيفتها التنفيذية على إدارة المناطق الخاضعة لها، على عكس جماعة الحوثي التي نقلت مهامّها من وظائف سلطة الأمر الواقع إلى الهيمنة على القرار السيادي اليمني.

وإذا كانت التهديدات الحوثية على أمن الملاحة في البحر الأحمر قد أخرجت سلطة المجلس الرئاسي من معادلة السيادة على الممرّات المائية التي يُشرف عليها اليمن، فإن العمليات العسكرية الأميركية ضد الجماعة لم تمكّن المجلس الرئاسي من تحسين مركزها السيادي. فعلى الرغم من أن نطاقات العمليات العسكرية تنحصر في المناطق الخاضعة للجماعة، أي خارج سلطة المجلس الرئاسي عملياً، فإن كونها سلطة معترفاً بها دولياً، المفترض بناءً على الأعراف الدبلوماسية، أن تكون طرفاً سيادياً على اليمن، بيد أن الإدارة الأميركية، بما في ذلك القوى الغربية، تتعاطى مع المجلس الرئاسي بوصفه سلطة أمر واقع لا أكثر، أي وكيلاً آخر، من ضمن الوكلاء، من استبعاده من الموافقة على هجماتها العسكرية على الجماعة، أو على الأقل تنسيقها معه، ومن ثم عزله عن معادلة ردع جماعة الحوثي، ليس كشريك سياسي وعسكري فقط، بل كطرف محلي، مقابل حرص الإدارة الأميركية على تأييد حلفاء المجلس الرئاسي عملياتها العسكرية ضد الجماعة.

عسكرياً، يشكّل استهداف الولايات المتحدة مواقع جماعة الحوثي، فرصة سانحة للمجلس الرئاسي لتغيير المعادلة المحلية لصالحه، ومع أن العمليات العسكرية لم تعطّل القدرة العسكرية للجماعة، فإن هذه التطورات تمكّن المجلس الرئاسي من ترتيب وضعه العسكري والسياسي أيضاً، من خلال استغلال خوض خصمه معركة مصيرية ضد أميركا. كذلك إن تركيز الجماعة قوتها الصاروخية ومسيّراتها في تنفيذ هجمات على السفن، يجعل من توسيع الحرب الميدانية ضد سلطة المجلس الرئاسي خارج أولوياتها، أقلّه حالياً، وهو ما يمنحه خياراتٍ لتحسين موقعه، بما في ذلك التهيئة لخوض معركة عسكرية ضد الجماعة تؤدّي إلى استنزافها أو على الأقل تقلّص من حجمها، ومع أن المجلس الرئاسي يراهن على أن تؤدّي الضربات الأميركية، ليس فقط إلى إضعاف الجماعة، بل إلى القضاء عليها، إلى جانب حرصه على أن يتحوّل إلى شريك لأميركا في مواجهة الجماعة، فإن خوض عملية عسكرية ضدها، الآن أو في المستقبل، أكبر من قدرته على إدارتها. فمن جهة، يمثل استمرار استقرار جبهات القتال خياراً آمناً بالنسبة إلى سلطة المجلس الرئاسي، وانقسامه سياسياً وعسكرياً، وفشله في توحيد المؤسسة العسكرية، يجعلها تتبنّى استراتيجية الأمان، وذلك بتجنّب تحريك جبهات القتال ضد الجماعة، عدا الجبهات التي تخضع لديناميكيات مستقلة، إلى جانب حرص قوى المجلس على تثبيت سلطتها في المناطق الخاضعة لها، ومن ثم عدم المقامرة بخوض حربٍ مع الجماعة تُفقدها امتيازاتها.

ومن جهة ثانية، يخضع قرار تحريك الجبهات لإرادة حلفائه، بما في ذلك إدارة أزمة البحر الأحمر وتداعياتها. ففي مقابل حرص السعودية على تحييد نفسها عن العمليات العسكرية ضد الجماعة، تسعى القوى الموالية للإمارات لأن تكون شريكاً

> أخرجت التهديدات الحوثية على أمن الملاحة في البحر الأحمر المجلس الرئاسي من معادلة السيادة على الممرات المائية

في معادلة تأمين الملاحة، ومن ثم استثمار الصراع الحالي لتحسين مركزها، حيث يراهن المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات على الانخراط في معادلة تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وذلك بمطالبته المجتمع الدولي بضرورة مدّه بالدعم العسكري لتأمين باب المندب، مستفيداً من تركيز ثقله العسكري في جزيرة ميون، تحت إشراف القوات الإماراتية، فيما تحضر القوات التابعة للعميد طارق محمّد عبد الله صالح لاعباً عسكرياً في منطقتي المخا وذُباب، وهما منطقتان استراتيجيتان متماسّتان مع الجماعة، حيث تشرف القيادة الإماراتية على قوات طارق، إلى جانب القوى العسكرية المحلية من القوات التهامية والمجاميع السلفية القتالية التي تنضوي تحت ألوية عسكرية متعدّدة تحت إشراف قيادة التحالف. ومع أن الثقل الإماراتي هو المهيمن في خريطة القوى العسكرية المحلية التي تنتشر في الساحل الغربي، فإن انقسام سلطة المجلس الرئاسي ومخاوف القوى المنضوية فيه من أن تؤدّي العمليات العسكرية الأميركية ضد الجماعة، بما في ذلك معادلة تأمين البحر الأحمر، إلى تنمية مراكز منافسيها، يجعلها تعطّل من قدرة المجلس الرئاسي من استثمار الوضع لصالحه، إلى جانب التزام القوات المرابطة في الساحل الغربي بخيارات حلفائها الإقليميين، فإنها مقيّدة بطبيعة إدارة أميركا معركتها لردع الجماعة، إما بتحريك الجبهات الساحلية المحاذية لها لتطويقها عسكرياً وإما بالاكتفاء باستهداف منصاتها الهجومية، وإن كانت المقاربة الأميركية تتركّز على تقنين عملياتها ضد الجماعة، بحيث لا يؤثر ذلك في خريطة الصراع المحلية، وفي توازنات معسكرات الحرب، مع أن من الصعب التكهن بالخيارات الأميركية مستقبلاً في حال استمرار تهديدات الجماعة على السفن في البحر الأحمر، فإن استثمار الأتباع، من القوى المحلية، لا الشركاء بالطبع، يظل ورقة متاحة ورهناً بإدارتها معركتها ضد جماعة الحوثي.

في الأخير، إذا كانت استثمارات المعادلة العسكرية الناجمة عن تهديدات جماعة الحوثي الملاحة في البحر الأحمر قد حمتها إعاقاتٌ في بنية سلطة المجلس الرئاسي، وصراعاتها البينية وأجندات حلفائها الإقليميين، فإن المعادلة السياسية وإن حققت أفضلية المجلس، جرّاء تصنيف جماعة الحوثي في قائمة الإرهاب، من تبعات تجريمها السياسي والاقتصادي واستهداف شبكات تمويلها إلى التداعيات لأزمة الشحن في البحر الأحمر على اليمن، التي قد تُفاقم الوضع الاقتصادي في المناطق الخاضعة للجماعة، خصوصاً مع استمرار التحدّيات الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها الجماعة بوصفها سلطة حرب، إلا أن فساد سلطة المجلس الرئاسي، إلى جانب الحكومة المعترف بها دولياً، يجعلها تفشل في توظيف هذه المتغيّرات لصالحها، بسبب هيمنة مصالحها الاقتصادية، كقوى متعدّدة، بأطرافها السلطوية والمتنفذة وبشبكاتها المحلية على أي حسابات سياسية أخرى. فإلى جانب تجاهلها استمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية في المناطق الخاضعة لها، فقد استغلّت التوترات الإقليمية الحالية، بما في ذلك أزمة الملاحة في البحر الأحمر، بالمضاربة بسعر العملة الوطنية مقابل الدولار التي وصلت إلى ما يقارب 1600 ريال. ومن جهةٍ أخرى، إن اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر، جرّاء هجمات الجماعة، أدّت إلى تمدّد حرب الموانئ إلى تلك الخاضعة لسلطة المجلس الرئاسي، ما يعني فقدانها جزءاً من مواردها، إلى جانب التداعيات الاقتصادية لتعطيل الملاحة في ميناء عدن، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الشحن في الموانئ اليمنية عموماً إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، ما يعني أن الأزمة الاقتصادية الخانقة ستطاول مجمل اليمنيين، وإنْ لن تؤثر في سلطات الحرب.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads